جمهورية السودان

وزارة العدل

قانون مكافحة الإتجار بالبشر

لسنة ٢٠١٤

بسم الله الرحمن الرحيم

قانون مكافحة الإتجار بالبشر لسنة ٢٠١٤

عمـــلاً بأحكام دستـور جمهـورية الـسـودان الانتقالي لسنـ٢٠٠٥ـــة ،
أجاز المجلس الوطنى ووقع رئيس الجمهورية القانون الآتي نصه : ــ

الفصل الأول

أحكام تمهيدية

إسم القانون وبدء العمل به

١ ــ يسمى هذا القانون " قانون مكافحة الإتجار بالبشر لسنة ٢٠١٣ " ، ويعمل بـه من تاريخ التوقيع عليه .

تفسير

٢ ــ في هذا القانون ، ما لم يقتض السياق معنى آخر :

" الإتجار بالبشر "	يقصد به أي من الأفعال التى تشـكل جريمـة بموجب أحكام المادة ٧ من هذا القانون،
" جماعة إجرامية منظمة"	يقصد بها جماعة مكونة من شخصين أو أكثـر تعمل بصورة منظمة بهدف إرتكـاب أى مـن الأفعال التى تشكل جريمة وفقاً لأحـكام هـذا القانون،
" الضحية "	يقصد به أى شخص طبيعى تعرض لأى ضرر مادى أو معنوى نتيجة لإرتكاب إحدى الجرائم المنصوص عليها فى هذا القانون،
" اللجنة "	يقصد بها اللجنة الوطنية لمكافحة الإتجار بالبشر المنشأة بموجب أحكام المادة ٤ من هذا القانون،
" الوزير "	يقصد به الوزير الذي يحدده رئيس الجمهورية .

تطبيق أحكام القانون الجنائي

٣ ــ تطبق أحكام الباب الثالث من القانون الجنائي لسنة ١٩٩١ بشأن الشروع والاشتراك والتحريض على إرتكاب جريمة الإتجار بالبشر .

الفصل الثاني

اللجنة

إنشاء اللجنة وتشكيلها ومقرها والاشراف عليها

٤ ــ (١) تنشأ لجنة تسمى " اللجنة الوطنية لمكافحة الإتجار بالبشر " وتكون لها الشخصية الإعتبارية .

(٢) تشكل اللجنة بقرار من مجلس الوزراء بناءً على توصية الوزير من رئيس وعدد من الأعضاء يمثلون الجهات ذات الصلة .

(٣) يكون مقر اللجنة بولاية الخرطوم .

(٤) تخضع اللجنة لإشراف الوزير، وتكون مسئولة أمامه عن أداء أعمالها ومهامها .

إختصاصات اللجنة وسلطاتها

٥ ــ تكون اللجنة هي السلطة العليا في مكافحة ومعالجة أسباب جرائم الاتجار بالبشر ولها الحق في إنشاء فروع بالولايات ، ومع عدم الإخلال بعموم ما تقدم تكون للجنة الاختصاصات والسلطات الاتية:ــ

(أ) وضع إستراتيجية قومية لمعالجة جذور وأسباب جريمة الإتجار بالبشر،

(ب) إعداد الموازنة العامة السنوية ورفعها عبر الوزير لمجلس الوزراء لإجازتها ،

(ج) مراجعة التشريعات ذات الصلة بمكافحة الإتجار بالبشر وتقديم المقترحات والتوصيات اللازمة بشأنها،

(د) التنسيق بين: ــ

(أولاً) الجهات الرسمية وغير الرسمية المعنية بمنع جرائم الإتجار بالبشر بما فى ذلك ما يلزم من إجراءات لتيسير عودة الضحايا إلى أوطانهم،

(ثانياً) السلطات المختصة بالدولة مع السلطات المعنية فى الدول الأخرى لتسهيل عودة الضحايا الأجانب إلى وطنهم وفق الإجراءات اللازمة فى الدولة ،

(هـ) نشر الوعى بالمسائل المتعلقة بجريمة الإتجار بالبشر عن طريق إقامة المؤتمرات والندوات والنشرات والتدريب وغيرها من الوسائل خاصة لدى أصحاب العمل والمتعاملين فى إستخدام العمال والمستخدمين ،

(و) تعزيز القدرات الوطنية للعاملين فى مجال مكافحة جرائم الإتجار بالبشر،

(ز) إصدار دليل وطنى يتضمن الإرشادات والمواد التثقيفية ذات الصلة بعملها ونشره وتعميمه،

(ح) دراسة التقارير الدولية والإقليمية والمحلية المتعلقة بمكافحة الإتجار بالبشر وإتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة بشأنها ،

(ط) التعاون مع الجهات الرسمية وغير الرسمية لتنفيذ البرامج اللازمة للتعافى الجسدى والنفسى والإجتماعى للضحايا والإشراف على إيوائهم فى أماكن تخصص لهذا الغرض ووضع التدابير الكفيلة بحمايتهم ،

(ى) المشاركة مع الجهات المعنية فى الدولة فى المؤتمرات والمنتديات الدولية والإقليمية المتعلقة بمكافحة الإتجار بالبشر وإبراز توجه الدولة وسياستها تجاه هذه المسائل ،

(ك) القيام بآي مهام أخرى تكون لازمة لمكافحة الاتجار بالبشر .

إجتماعات اللجنة وقراراتها

٦ ــ (١) تجتمع اللجنة بدعوة من رئيسها مرة كل ثلاثة أشهر ويجوز لها عقد اجتماع طارئ بناءً علي دعوة من رئيسها أو بطلب من ثلث الأعضاء.

(٢) يكون اجتماع اللجنة قانونياً بحضور أكثر من نصف أعضائها.

(٣) تتخذ اللجنة قرارتها بأغلبية أصوات أعضائها الحاضرين لاجتماع قانوني ، وفى حالة تساوى الأصوات يكون للرئيس صوت مرجح .

(٤) لرئيس اللجنة دعوة أى شخص من ذوى الخبرة والإختصاص لحضور أى من إجتماعات اللجنة للإستئناس برأيه فى المسائل المعروضة أمامها ولا يكون له حق التصويت.

الفصل الثالث

الجرائم والعقوبات

جريمة الاتجار بالبشر

7 – (١) يعد مرتكباً جريمة الاتجار بالبشر ، كل من يقوم باستدراج شخص طبيعي أو نقله أو اختطافه أو ترحليه أو إيوائه أو استقباله أو احتجازه أو تجهيزه ، وذلك بقصد استغلاله أو استخدامه في أعمال غير مشروعة ، أو أي أفعال من شأنها إهانة كرامته أو تحقيق أهداف غير مشروعة مقابل أي من الآتي ، :ـــ

(أ) عائد مادي ، أو وعد به ،

(ب) كسب معنوي ، أو وعد به ،

(ج) منح أي نوع من المزايا .

(٢) تعتبر الأفعال المذكورة في البند (١) إتجاراً بالبشر إذا تمت عن طريق القوة أو التهديد باستخدامها، أو أي من أشكال القسر أو الاختطاف أو الاحتيال أو الخداع أو استغلال السلطة والنفوذ أو استغلال حالة ضعف أو حاجة أو منح مبالغ مالية أو مزايا أو الوعد بها وذلك للحصول علي موافقة شخص على الإتجار بشخص آخر له سيطرة عليه .

جريمة الإتجار بالبشر عبر الوطنية

٨ – تعتبر جريمة الاتجار بالبشر ذات طابع عبر وطني إذا ارتكبت في :ـــ

(أ) أكثر من دولة ،

(ب) دولة وتم التحضير أو الإعداد أو التخطيط لها أو الإشراف عليها أو تمويلها فى دولة أخرى أو بواسطتها ،

(ج) أية دولة عن طريق جماعة إجرامية منظمة تمارس أنشطة إجرامية فى أكثر من دولة ،

(د) دولة وإمتدت آثارها الى دولة أخرى .

العقوبات

٩ – (١) يعاقب كل من يرتكب جريمة الإتجار بالبشر بالسجن مدة لا تقل عن ثلاث سنوات ولا تجاوز عشر سنوات .

(٢) يعاقب كل من يرتكب جريمة الإتجار بالبشر، بالسجن مدة لا تقل عن خمس سنوات ولا تجاوز عشرين سنة او الإعدام إذا :ـــ

(أ) كان قد أنشأ أو أسس أو نظم أو أدار جماعة إجرامية منظمة أو تولى قيادتها أو دعا للإنضمام إليها ،

(ب) كان المجنى عليه أنثى أو طفل لم يبلغ عمره الثامنة عشرة أو معاقاً ،

(ج) أرتكبت الجريمة عن طريق الإحتيال أو إستعمال القوة أو التهديد بالقتل أو بالتعذيب البدنى أو النفسى ،

(د) وقع الفعل من شخصين أو أكثر أو من شخص يحمل سلاحاً ،

(هـ) كان الجانى زوجاً للمجنى عليه أو أحد أصوله أو فروعه أو وليه أو كانت له سلطة عليه ،

(و) كانت الجريمة ذات طابع عبر وطنى ،

(ز) اذا تعرض أي من الضحايا الى الاستغلال الجنسي ، أو نزع الأعضاء ، أو استخدم في الدعارة أو أي فعل من شأنه إهانة كرامة الإنسان،

(ح) كان مرتكب جريمة الاتجار بالبشر موظفاً عاماً أو مكلفاً بأداء خدمة عامة وتم ارتكاب الجريمة باستغلال وظيفته أو موقعه ،

(ط) نتج عن الجريمة موت أو إصابة الضحية بعاهة مستديمة أو بمرض لا يرجى الشفاء منه .

التستر على الجناة والأموال المتحصلة

١٠ ــ (١) مع عدم الإخلال بأحكام القانون الجنائى لسنة ١٩٩١ ، يعد مرتكباً جريمة التستر على الجناة أو الأموال المتحصلة عن الجريمة كل من أخفى: ــ

(أ) أحد الجناة فى جريمة من جرائم الإتجار بالبشر مع علمه بذلك .

(ب) أموال أو أدوات أو معدات متحصل عليها من أى من الجرائم المنصوص عليها فى هذا القانون أو تعامل فيها أو أخفى أياً من معالم الجريمة أو أدواتها مع علمه بذلك .

(٢) يعاقب كل من يرتكب جريمة بموجب أحكام البند (١) بالسجن لمدة لا تجاوز خمس سنوات أو بالغرامة أو بالعقوبتين معاً .

(٣) يجوز للمحكمة تخفيف العقوبة المنصوص عليها فى البند (٢) إذا كان من أخفى الجانى زوجاً له أو أحد أصوله أو فروعه .

الكشف عن الشاهد أو الضحية

١١ ــ يعد مرتكباً جريمة ، كل من أفصح أو كشف عن هوية الضحية أو الشاهد أو مكان وجوده أو أى معلومات عنه ، بما يعرضه للخطر ، أو يصيبه بالضرر ،

أو سهل إتصال الجناة به ، أو أمده بمعلومات غير صحيحة بقصد الإضرار به، أو الإخلال بسلامته البدنية ، أو النفسية ، أو العقلية ، ويعاقب بالسجن لمدة لا تجاوز خمس سنوات أو بالغرامة أو بالعقوبتين معاً .

حمل شخص على الإدلاء بشهادة زور

١٢ ــ يعد مرتكباً جريمة كل من يحمل شخص على الإدلاء بشهادة زور بإستخدام : ــ

(أ) القوة أو التهديد أو الترهيب أو عرض هدية أو مزية من أى نوع أو وعد بشئ من ذلك لحمل آخر على الإدلاء بشهادة زور أو كتمان معلومات أو إخفائها أو الإدلاء بأقوال أو معلومات غير صحيحة أمام أى جهة قضائية أو إدارية فى إجراءات تتعلق بإرتكاب أى جريمة من الجرائم المنصوص عليها فى هذا القانون ويعاقب بالسجن مدة لا تجاوز خمس سنوات .

(ب) القوة البدنية أو التهديد أو الترهيب للتدخل فى عمل أى مسئول إدارى أو قضائى أو معنى بإنفاذ القانون فيما يتعلق بأى من الجرائم المنصوص عليها فى هذا القانون ويعاقب بالسجن مدة لا تجاوز سبع سنوات .

إنشاء محل لغرض إرتكاب جريمة

١٣ ــ يعد مرتكباً جريمة كل من أنشأ أو أعد أو وفر أو أدار محلاً ترتكب فيه أى من الجرائم المنصوص عليها فى هذا القانون ، أو الأفعال المتعلقة بها ويعاقب بالآتى : ــ

(أ) السجن مدة لا تجاوز خمس سنوات أو بالغرامة أو بالعقوبتين معاً ،

(ب) مصادرة المحل إذا كان مملوكاً لمرتكب الجريمة أو كان يستخدم لإرتكاب الجريمة بعلم مالكه .

الجريمة عبر استخدام الشبكة المعلوماتية

١٤ ــ يعد مرتكباً جريمة ، كل من إستخدم الشبكة المعلوماتية ، أو أنشأ موقعاً إلكترونياً بقصد إرتكاب أى من الجرائم المنصوص عليها فى هذا القانون ويعاقب بالسجن مدة لا تجاوز خمس سنوات أو الغرامة أو بالعقوبتين معاً .

التصرف فى الأموال المتحصلة من الجريمة

١٥ ــ يعد مرتكباً جريمة كل من حاز أو أخفى أو قام بالتصرف فى أموال أو معدات أو آلات أو مواد متحصل عليها من جرائم الإتجار بالبشر مع علمه بذلك ويعاقب بالسجن مدة لا تجاوز ثلاث سنوات أو بالغرامة أو بالعقوبتين معاً مع إعادة المال المتصرف فيه .

مصادرة الأموال المتحصلة من إحدى جرائم الإتجار بالبشر

١٦ ــ مع عدم الإخلال بحقوق الغير حسن النية ، يجب على المحكمة ، عند الإدانة بموجب أى من أحكام هذا القانون ، أن تحكم بمصادرة الأموال والأمتعة والأدوات ووسائل النقل التى أستخدمت فى إرتكاب أى من الجرائم المنصوص عليها فى هذا القانون ، أو المتحصلة منها ، لصالح حكومة السودان .

الإعفاء من العقوبة أو تخفيفها

١٧ ــ(١) يعفى من العقوبات المقررة للجرائم المنصوص عليها فى هذا القانون كل من بادر من الجناة بإبلاغ السلطات المختصة بما يعلمه عن الجريمة قبل البدء فى تنفيذها وكان من شأن ذلك إكتشاف الجريمة قبل وقوعها .

(٢) يجوز للمحكمة تخفيف العقوبة الأصلية إذا حدث الإبلاغ بعد علم السلطات بالجريمة وأدى إلى كشف باقى الجناة وضبطهم وضبط الأموال المتحصلة منها .

(٣) لا ينطبق البند (٢) إذا نتج عن الجريمة وفاة الضحية أو إصابتها بمرض لا يرجى الشفاء منه أو بعاهة مستديمة .

مسئولية الناقل

١٨ ــ (١) تلتزم شركات النقل البرية أو البحرية أو الجوية ، بالتحقق من حمل المسافرين لوثائق صحيحة لدخول الدولة .

(٢) يعاقب الناقل بالغرامة إذا تبين أن إحدى جرائم الإتجار بالبشر قد وقعت نتيجة عدم مراعاته للقوانين واللوائح الصادرة في هذا الشأن.

الفصل الرابع

الأحكام المالية

الموارد المالية للجنة

١٩ ــ تكون للجنة الموارد المالية الآتية : ــ

(أ) ما تخصصه لها الدولة من إعتمادات مالية ،

(ب) أى موارد مالية أخرى يوافق عليها وزير المالية والإقتصاد الوطني .

إستخدام موارد اللجنة

٢٠ ــ تستخدم موارد اللجنة فى تسيير أعمالها وتنفيذ إختصاصاتها وسلطاتها وفقاً لأحكام هذا القانون .

حفظ الحسابات والدفاتر والسجلات وإيداع الأموال

٢١ ــ (١) يجب على اللجنة أن تحتفظ بحسابات صحيحة ومستوفاة لأعمالها وفقاً للأسس المحاسبية السليمة ، وحفظ الدفاتر والسجلات المتعلقة بذلك .

(٢) تودع اللجنة أموالها بالبنك المركزى فى حسابات جارية ويتم السحب عليها وفقاً للقانون واللوائح المالية .

المراجعة

٢٢ ــ تراجع حسابات اللجنة بوساطة ديوان المراجعة القومى أو أى مراجع قانونى آخر يوافق عليه المراجع العام وتحت إشرافه ، بعد نهاية كل سنة مالية .

بيان الحساب الختامى وتقرير ديوان المراجعة القومى

٢٣ ــ ترفع اللجنة للوزير خلال ثلاثة أشهر من إنتهاء السنة المالية البيانات والتقارير الآتية : ــ

(أ) بيان الحساب الختامى ،

(ب) تقرير ديوان المراجعة القومى ،

(ج) تقرير يوضح سير عمل اللجنة .

الفصل الخامس

أحكام عامة

الرضا

٢٤ ــ لا يعتد برضا الضحية فى جرائم الإتجار بالبشر .

حماية الضحية والشهود

٢٥ ــ تتخذ اللجنة والنيابة والمحكمة المختصة الإجراءات الكفيلة بتوفير الحماية للضحايا والشهود وعدم التأثير عليهم ، مع الإحتفاظ بحق الدفاع ومقتضيات مبدأ المواجهة بين الخصوم .

سرية المعلومات

٢٦ ــ تحتفظ كافة الجهات ذات الصلة بتطبيق أحكام هذا القانون ، بسرية المعلومات التى تحصلت عليها تنفيذاً لأحكامه ولا تكشف سريتها إلا بالقدر الذى يكون ضرورياً ولازماً مع الإحتفاظ بحجة ومقتضيات مبدأ المواجهة بين الخصوم .

الضحايا الأجانب

٢٧ ــ تعمل السلطات المختصة فى الدولة بالتنسيق مع السلطات المعنية فى الدول الأخرى على تسهيل عودة الضحايا الأجانب إلى أوطانهم ، مع إتخاذ الإجراءات اللازمة لسلامتهم .

الرسوم القضائية

٢٨ ــ يعفى الضحايا من الرسوم القضائية الخاصة بدعوى التعويض عن الضرر الذى يحدث نتيجة لتعرضهم لأى من الجرائم المنصوص عليها فى هذا القانون .

سلطة إصدار اللوائح والأوامر والقواعد

29 ــ يصدر الوزير بتوصية من اللجنة اللوائح والأوامر والقواعد ، اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون.

In the Name of Allah, the Gracious, the Merciful

THE COMBATING OF HUMAN TRAFFICKING ACT, 2014.

Be it hereby passed, by the National Assembly, and signed by the President of the Republic, in accordance with the provisions of the Interim Constitution of the Republic of the Sudan, 2005, the following Act:-

Chapter I
Preliminary Provisions

Title and Commencement

1. This Act may be cited as the, "Combating of Human Trafficking Act, 2014", and shall come into force as of the date of signature.

Interpretation

2. In this Act, unless the context otherwise requires,:-

"Committee", means the, "National Committee for Combating Human Trafficking", established under the provisions of section 4, hereof;

"Minister", means the Minister, to be specified by the President of the Republic;

"Organized Criminal Group", means a group consisting of two persons, or more, working in an organized form, for the purpose of the commission of any of the acts, which constitute an offence, in accordance with the provisions of this Act;

" Human Trafficking", means any of the acts, which constitute an offence

under the provisions of section 7, hereof;

"Victim", means any natural person, who is subjected to a corporeal or moral injury as a consequence of the commission of one of the offences provided for in this Act.

Provisions of the Criminal Act applied

3. The provisions of Part III, of the Criminal Act, 1991, with respect to attempt, joint acts and abetment, shall apply to commission of the offence of in human trafficking.

Chapter II
The Committee

Establishment, constitution, seat and supervision of the Committee

4. (1) There shall be established a committee, to be known as the, "National Committee for Combating Human Trafficking", and it shall have corporate personality.

(2) The Committee shall be constituted by a decision of the Council of Ministers, upon recommendation of the Minister, of a Chairperson and a number of members, representing the bodies concerned.

(3) The seat of the Committee shall be in the state of Khartoum.

(4) The Committee shall be subject to supervision of the Minister, and shall be responsible thereto, for performing the business and tasks thereof.

Functions and powers of the Committee

5. The Committee shall be the highest authority for combating and addressing the causes of offences of human trafficking; and shall have the right to establish branches in the states. Without prejudice, to the generality of the foregoing, the Committee shall have the following functions and powers, to:-

(a) develop a national strategy to address the incipiencies and causes of the offence of human trafficking;

(b) prepare the annual budget and submit the same, through the Minister, to the Council of Ministers for approval thereof;

(c) review legislations pertaining to combating of human trafficking and submit the necessary proposals and recommendation in respect thereof;

(d) coordinate between:

(I) official and non-official entities concerned with the prevention of crimes of human trafficking, including such measures to be taken for facilitating the repatriation of victims to their homeland;

(II) the competent authorities in the State and the authorities concerned of other States to facilitate the repatriation of alien victims to their homeland, in accordance with the procedures applicable in the State;

(e) disseminate awareness of issues relating to the crimes of human trafficking by organizing conferences and symposiums , issuing bulletins, arranging training and such other means, in particular amongst businessmen and dealers in the fields of employees and labor recruitment;

(f) promote the national potentials of employees in the scope of combating crimes of human trafficking;

(g) issue, publish and circulate a national guidebook containing the guidelines and educational subjects relevant to its work;

(h) study international, regional and national reports on combating of human trafficking, and take the necessary measures and procedures in respect thereof;

(i) cooperate with official and non-official entities for the implementation of such programs as maybe necessary for the

physical, psychological and social recuperation of victims , oversee their harboring in the places designated for this purpose and make the necessary arrangements for their protection;

(j) participate with other stakeholders in the State in international and regional conferences and forums concerned with trafficking in persons, and reflect the State's orientation and policies towards such issues;

(k) assume any other functions it deems necessary for combating human trafficking.

Meetings and decisions of the Committee

6. (1) The Committee shall convene once every three months, upon call of its Chairperson, and it may hold an emergent meeting upon an invitation of the Chairperson, or by request of one-third the members thereof.

(2) The meeting of the Committee shall be valid by attendance of more than half the members thereof.

(3) The Committee shall adopt its decisions by the majority of votes of the present members thereof, at a valid meeting, and in case of equality of votes, the Chairperson shall have a casting vote.

(4) The Chairperson of the Committee may invite any person, from those possessed of expertise and competence, to attend any of the meetings of the Committee, to seek the opinion thereof on matters presented before the Committee, without having the right to vote.

Chapter III
Offences and Penalties

The Offence of Human Trafficking

7. (1) There shall be deemed to have committed the offence of in human trafficking, whoever kidnaps, transfers, abducts, transports, harbors, receives, detains or equips a natural

person, with intent to exploit or use the same in unlawful business, or any acts, as may by nature degrade his dignity, or achieve unlawful aims in consideration of any of the following:-

(a) material return, or promise therewith;

(b) moral gain, or promise therewith;

(c) granting any type of advantages.

(2) The acts mentioned in sub-section (1), shall be deemed human trafficking, where they have been accomplished by the use of force, or threat of use of force, or by any of the forms of coercion, abduction, fraud, deception, or abuse of power and influence, or exploitation of a state of weakness or need, or by granting payments or advantages, or promise therewith, in order to obtain the consent of a person to traffic in another person upon whom he has control.

Trans-national offence of Traffic in Human Beings

8. The offence of human trafficking shall be deemed trans-national where it is committed in:-

(a) more than one State;

(b) one State and the arrangement, perpetration, planning, supervision, or financing the same has been done in or by another State;

(c) any State, through an organized criminal group, practicing criminal activities in more than one State;

(d) one State, and the effects thereof have extended to another State.

Penalties

9. (1) Whoever commits the offence of human trafficking shall be punished, with imprisonment, for a term, which is not less than three years, and not exceeding ten years.

(2) Whoever commits the offence of human trafficking shall be punished, with imprisonment, for a term which is not less than five years, and not exceeding twenty years, or with death, where:-

(a) he has established, founded, organized or managed an organized criminal group, assumed leadership thereof, or called for joining the same;

(b) the victim is female or a child who has not attained eighteen years of age, or is disabled;

(c) the offence has been committed through cheating, use of force or threat of causing death or bodily or psychological torture;

(d) the act has been done by two or more persons, or by a person carrying a weapon;

(e) the offender is the victim's spouse or one of his ascendants, descendants, guardian or having control over him;

(f) the offence is of trans-national character;

(g) any one of the victims has been subjected to sexual abuse, removal of organs, or used in prostitution, or any act, as may by its nature degrades human dignity;

(h) the person, who has committed the offence of human trafficking is a public servant, or assigned with performing a public service, and the offence has been committed by abuse of the office or position thereof;

(i) the offence has resulted in the death of the victim, or his sustaining a permanent disability or an incurable disease.

Offenders and obtained property harbored

10. (1) Without prejudice to the provisions of the Criminal Act, 1991, there shall be deemed to have committed the offence of harboring offenders, or the property obtained from the offence, whoever knowingly conceals:-

(a) one of the perpetrators of an offence of human trafficking

(b) property, tools or equipment, obtained from any one of the offences provided for in this Act, or deals in or conceals any of the marks or tools of the offence.

(2) Whoever commits an offence, under the provisions of sub-section (1), shall be punished, with imprisonment, for a term, not exceeding five years, or with fine, or with both.

(3) The court may mitigate the penalty, provided for in sub-section (2), where the person, who has concealed the offender is his spouse, one of his ascendants or descendants.

Witness or victim disclosed

11. There shall be deemed to have committed an offence, whoever reveals or discloses the identity of the victim, or witness, place of his presence, or any information thereabout, in such way as may expose him to danger or cause him injury, or facilitates the offender's communication therewith, or supplies him with false information with intent to cause injury thereto, or prejudice the physical, psychological or mental safety thereof, and shall be punished with imprisonment, for a term, not exceeding five years, or with fine, or with both.

Person induced to commit perjury

12. There shall be deemed to have committed an offence, whoever induces a person to commit perjury by use of:-

(a) force, threat, or intimidation, offering a present or favour of any type or promising a thing of the same, to induce another person to commit perjury, keep secret, or conceal information, or deliver false statements, or information before any judicial, or administrative body, in proceedings relating to the commission of any of the offences, provided for in this Act; and shall be punished, with imprisonment, for a term, not exceeding five years.

(b) physical force, threat, or intimidation in order to interfere into the work of any administrative or judicial official, or law enforcement agent in respect of any of the offences, provided for in this Act; and shall be punished, with imprisonment, for a term, not exceeding seven years.

Place established with intent to commit an offence

3. There shall be deemed to have committed an offence, whoever establishes, prepares, provides or manages a place wherein any of the offences provided for in this Act, or such acts, as may be relating thereto, and shall be punished with the following:-

(a) imprisonment, for a term, not exceeding five years, or with fine, or with both;

(b) confiscation of the place, where it is owned by the perpetrator of the offence, or used for commission of the offence, with knowledge of the owner thereof.

Offence through use of the internet

4. There shall be deemed to have committed an offence, whoever uses the internet, or establishes a website, with intent to commit any of the offences, provided for in this Act, and shall be punished, with imprisonment, for a term, not exceeding five years or with fine, or with both.

disposal of Property obtained from the offence

5. There shall be deemed to have committed an offence, whoever knowingly possesses, conceals, or disposes of any property, equipment, machinery, or materials, obtained from offence of human trafficking, and shall be punished, with imprisonment for a term not exceeding three years, or with

fine or with both, together with restitution of the property disposed of.

Confiscation of Property obtained from offence of Human Trafficking

16. Without prejudice to the rights of bona fide third parties, the court shall, upon conviction, under any of the provisions of this Act, adjudge confiscation in favour of the Sudan Government, the property, luggage, tools, and means of conveyance, which have been used in the commission of any of the offences, provided for in this Act, or obtained therefrom.

Remission or commutation of penalty

17. (1) Penalties prescribed for the offences provided for in this Act, shall be remitted in favour of any offender who, at his own initiative, inform the competent authorities of whatever he knows about the offence, before commencement of execution thereof, in such a manner as the offence could be detected before taking place.

(2) The court may commute the original penalty, where the information takes place after the authorities having knowledge of the offence, and the same leads to identification and arrest of the rest of offenders, and seizure of the property obtained therefrom.

(3) Sub-section (2) shall not apply, where the offence entails death of the victim, or his sustaining an incurable disease or permanent disability.

Responsibility of the carrier

18. (1) The land, sea and air transportation companies shall be bound to verify that the passengers are holding valid documents for entering the State.

(2) The carrier shall be punished with fine, where it transpires that one of the offences of human trafficking has taken place as a result of his non-abidance by laws and regulations made in this respect.

Chapter IV
Financial Provisions

Financial Resources of the Committee

19. The Committee shall have the following financial resources:-
    (a) such financial appropriations, as may be allocated thereto by the State;
    (b) any other financial resources, as the Minister of Finance and National Economy may approve.

Use of Financial Resources of the Committee

20. The resources of the Committee shall be used in carrying out its business and implementing its functions and powers, in accordance with the provisions of this Act.

Accounts, books and records kept and funds deposited

21. (1) The Committee shall keep accurate and comprehensive accounts of its business, in accordance with sound accountancy bases; and keep the books and records relating thereto.
    (2) The Committee shall deposit its funds with the Central Bank in current accounts; and withdrawal therefrom shall be made in accordance with the financial law and regulations.

Audit

22. The accounts of the Committee shall be audited, after the end of every financial year, by the National Audit Chambers, or

any other certified auditor, as the Auditor-General may approve, and under supervision thereof.

Statement of final account and the National Audit Chambers' report

23. The Committee, within three months, of the end of the fiscal year, shall submit to the Minister the following statements and reports:-
    (a) statement of final account;
    (b) the National Audit Chambers' report;
    (c) a report showing the progress of business of the Committee.

Chapter V
General Provisions

Consent

24. Consent of the victim to the offences of human trafficking shall have no effect.

Victim and witnesses protected

25. The Committee, the Public Prosecution and the competent court shall take such measures, as may secure provision of protection for the victims and witnesses, and prevent influence thereon; together with preserving the right to defense and requirements of the doctrine of confrontation of the parties.

Secrecy of information

26. All the bodies having connection with application of the provisions of this Act, shall preserve secrecy of the information they obtain in implementation of the provisions thereof; and shall not disclose secrecy thereof, save as to such extent, as may be essential and necessary; together with

preserving the cogency and requirements of the doctrine of confrontation of the parties.

Alien Victims

27. The competent authorities in the State, in co-ordination with the authorities concerned in other States, shall strive to facilitate repatriation of alien victims to their homelands; together with taking such measures, as may be necessary for their safety.

Judicial Fees

28. The victims shall be exempted from judicial fees pertaining to action for compensation for such injury, as may be sustained, as a result of their being subjected to any of the offences, provided for in this Act.

Power to make regulations, orders and rules

29. The Minister, upon recommendation of the Committee may, make such regulations, orders and rules, as may be necessary for implementation of the provisions of this Act.